الرقم: ..... Ref: .....

التاريخ: ..... Date: .....

المرفقات: ..... Res.: .....

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (1) لسنة 2014م

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة العليا يوم الخميس بتاريخ 1/ ربيع الأول/1435هـ الموافق 2014/1/2م ، برئاسة م/ عبدالملك أحمد العرشي – رئيس مجلس الإدارة وبحضور كل من:

1- د. ياسين محمد الخراساني — عضو مجلس إدارة الهيئة
2- أ. أمين معروف الجند — " " " "
3- أ. نجيب محمد بكير — " " " "
4- القاضي/ عبدالرزق سعيد الأكحلي — " " " "
5- م. عبدالحميد أحمد المتوكل — " " " "
6- د. محمد أحمد علي ثابت — " " " "

وبحضور م. جميل علي الصبري — سكرتير مجلس الإدارة.

تم إصدار القرار التالي:

في صفقة شراء مليون ومائتي ألف طن متري من الديزل الروسي.

الوقائع والإجراءات

1) بتاريخ 2013/12/9م تلقت الهيئة العليا مذكرة برقم (583) (ق.ج.أ) من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مفادها قيام الهيئة الوطنية بدراسة أولية لمضمون المقال المنشور في صحيفة أخبار اليوم العدد (21) الصادر بتاريخ 2013/8/22م تحت عنوان "المالية تمرر صفقة فساد بمليار ومائتي ألف دولار" وتبين لها أن ماذكر في المقال يتضمن مخالفات وتجاوزات في إجراءات تلك المناقصة وإرسائها على الشركة العربية للحفر لشراء مليون ومائتي ألف طن متري من مادة الديزل، وبناء عليه وعملاً بأحكام ومواد قانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية المتضمنة اختصاصات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات فقد قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بإحالة الموضوع إلى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات للتحقق من صحة ما ورد في المقال واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك بحسب أختصاصها.

الـرقـم :.....
التـاريخ :.....
المرفقات :.....

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

2) وعلى أثر ذلك قامت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بمخاطبة وزارة المالية بمذكرة رقم (1772) بتاريخ 2013/12/10م متضمنة طلب الأوليات الخاصة بالموضوع حتى يتسنى لها التحقق من سلامة الإجراءات التي تمت، وتلقت الهيئة رداً من وزارة المالية من خلال مذكرتها رقم (204) بتاريخ 2013/12/19م مرفق بها بعض الأوليات الخاصة بالصفقة ومنها بعض المراسلات المتبادلة بين الأطراف المعنية (وزارة المالية، وزارة النفط والمعادن، البنك المركزي اليمني) ومحاضر اجتماعات ونسخة من العقد الموقع مع الشركة.

كما قامت الهيئة العليا بمخاطبة عدد من الجهات المعنية بالصفقة وعقد اجتماعات مع المختصين فيها لتوضيح بعض جوانب الغموض حيث تم عقد لقاء مع مدير مصفاة عدن د. نجيب العوج بتاريخ 2013/12/25م، واجتماع أخر بتاريخ 2013/12/31م مع كلٍ من: مدير عام المؤسسة العامة للنفط والغاز ووكيلها، ومع وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات بالإضافة إلى الاجتماع بالمدير التنفيذي للشركة اليمنية للنفط.

3) من خلال مراجعة الوثائق التي تم الحصول عليها من قبل الجهات المعنية التي سبق الإشارة إليها تبين أن تاريخ بداية هذه الصفقة هو شهر مايو 2013م عندما تقدمت الشركة المذكورة بعرض بيع مائة ألف طن من الديزل شهرياً ولمدة عام وبموجب شروطها وتحت إسم شركة كاف أيترجي، حيث تم استقبال ممثلي الشركة من قبل المختصين في مصفاة عدن لمناقشة العرض المقدم منها استناداً إلى توجيهات شفوية من دولة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط بحسب إفادة مدير المصفاة في مذكرته المرفوعة إلى فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية ، والتي أشار فيها أيضاً إلى الخطوات التي تمت لاحقاً من قبل المختصين في المصفاة والمتمثلة في توضيح الآلية التي تقوم المصفاة بموجبها بشراء النفط بطرق تنافسية وذلك بعد تأهيل الشركات التي تم دعوتها لتقديم عروضها لبيع الكميات المطلوبة من المشتقات النفطية والمحاذير التي سبق أن قام المختصون في المصفاة برفعها إلى وزير النفط حول الصفقة بتاريخ 2013/6/18م ثم التوجيه الشفوي مرةً أخرى بضرورة الجلوس مع الشركة والاتفاق على كافة الشروط وما تلى ذلك من أخذ ورد وصولاً إلى توقيع الاتفاقية مع الشركة بتاريخ 2013/6/30م.

الـرقـم :..... Ref :.....

التـاريخ :..... Date:.....

المرفقات :..... Res.:.....

وبعد قيام المختصين في المصفاة بمناقشة آلية شراء المشتقات النفطية مع الشركة العربية للحفر وكذا الاشتراطات المقدمة من قبل الشركة لتوريد هذه الصفقة، تم توجيه مذكرة من مدير مصفاة عدن إلى وزير النفط بتاريخ 18 يونيو 2013م توضح المحاذير حول هذه الصفقة ومنها المواصفات والتسعيرة المقدمة بالطن وتثبيت السعر عند 850دولار للطن وآلية التسعيرة المرتبطة بإشعار جاهزية السفينة "الفور" واحتمال تحكم السفينة بالأسعار وصعوبة فتح الاعتماد المستندي والمجازفة بالتعاقد على 50% من احتياجات السوق المحلي من شركة واحدة لم يتم التعامل معها مسبقاً وغيرها من المحاذير، وبعد إعادة التوجيه الشفهي بضرورة الجلوس مع الشركة للتفاوض قام المختصون في المصفاة بالتفاوض مع الشركة والتوافق على مجمل الشروط التي تعمل بها المصفاة باستثناء فتح الاعتماد المستندي التي تفيد المصفاة بأنها ستكون من اختصاص وزارة المالية والبنك المركزي بحسب التوجيهات، وقد تضمن الاتفاق أيضاً تثبيت التسعيرة وفقاً للآلية المعروفة عالمياً بـ"البلاتس" بتسعيرة الخليج العربي للديزل بمحتوى 0.25% كبريت والتي تثبت الخصم بناقص أربعة دولارات للبرميل بدلاً عن الآلية المقترحة في عرض الشركة والتي تثبت السعر عند 114.1 دولار / للبرميل والتي بموجبها لن يكون هناك أي خصم إذا انخفض السعر عن 114.1 دولار / للبرميل وبعد استكمال عملية التفاوض بين الشركة العربية والمصفاة وتوقيع العقد بتاريخ 2013/6/30م قام المختصون بالمصفاة بإرسال الاتفاقية إلى كل من وزارة النفط ووزارة المالية لاستكمال إجراءات فتح الاعتماد المستندي واتخاذ الإجراءات اللازمة.

4) في تاريخ 2013/7/17م تم عقد اجتماع في مبنى المؤسسة العامة للنفط والغاز برئاسة وزير النفط وبحضور عدد من المختصين في الجهات المعنية في المؤسسة وشركة مصافي عدن وشركة النفط تم فيه مناقشة الآلية والإجراءات المطلوبة حيال العرض المقدم من الشركة العربية والعقد الموقع معها من قبل شركة مصافي عدن لتوريد كمية مائة ألف طن من الديزل بالإضافة إلى مناقشة المذكرات الواردة من قبل وزير المالية حول فتح الاعتماد المستندي من قبل شركة النفط اليمنية من خلال التسهيل الممنوح لها من قبل البنك المركزي اليمني بمبلغ (800) مليون دولار لمواجهة تغطية الاحتياجات من المشتقات النفطية. وقد اتفق المجتمعون على الآتي:

1. الموافقة على صيغة العقد الموقع بين الشركتين المورد ومصافي عدن ونقل الالتزامات إلى شركة النفط اليمنية.

الـرقـم :..... Ref :.....

التـاريخ :..... Date:.....

المرفقات :..... Res.:.....

2. تقوم شركة النفط اليمنية بفتح اعتماد مستندي لشراء الكميات المتعاقد عليها عن طريق البنك المركزي اليمني من خلال التسهيل الممنوح لها.
3. تقوم شركة مصافي عدن باستقبال وتخزين الكميات المتعاقد عليها وإعادة إرسالها إلى خزانات شركة النفط، مع احتساب تكاليف العمليات التي تقوم بها المصفاة لصالح شركة النفط من خلال الاتفاق بين الطرفين ووفقاً للترتيبات المحاسبية المعمول بها بين وزارة المالية والمؤسسة العامة للنفط والغاز وشركة مصافي عدن وشركة النفط.

كما تلى ذلك عقد اجتماع مشترك بين المختصين في وزارة المالية ووزارة النفط والمعادن لمناقشة الموضوع برئاسة وزير المالية وبحضور وزير النفط والمعادن والمختصين في كلا الوزارتين والمؤسسات التابعة لوزارة النفط.

وبعد مناقشة العرض المقدم من الشركة والعقد الموقع معها من قبل شركة مصافي عدن أقر المجتمعون ما يلي:

1) أن العرض إيجابي ومشجع عن الأسعار السائدة.
2) أن يتم عمل ملحق بالعقد يتضمن الآتي:
   أ- رفع الضمان المقدم من الشركة بمبلغ يتراوح بين 2.5 – 5 مليون دولار.
   ب- التأكيد على أنه لا يجوز تعديل السعر بعد الأشهر الثلاثة الأولى بحسب ما هو مبين في العقد إلاّ بموافقة وزارة المالية والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز والشركة اليمنية للنفط حيث أن أساس قبول العرض هو التخفيض 4 دولار للبرميل عن نشرة بلاتس.
3) إذا لم يتم الاتفاق على السعر للثلاثة الأشهر اللاحقة خلال أسبوع يعتبر العقد لاغياً ولا يترتب عليه أي التزامات. _____
4) بعد التوقيع على العقد الملحق بحسب ما جاء أعلاه يتم الترتيب لتنفيذه ابتداءً من يناير 2014م. _____
5) تستكمل وزارة المالية إجراءات فتح الاعتمادات البنكية من خلال رفع سقف مبلغ التسهيل المالي الممنوح لشركة النفط اليمنية بمبلغ مائة مليون دولار.

وعلى إثر ذلك تم إبلاغ شركة مصافي عدن للتواصل مع الشركة العربية للحفر لتوقيع الملحق المقترح، وقامت المصفاة بإعداد المقترح وإرساله إلى الشركة في شهر نوفمبر 2013م لثلاث مرات متتالية إلاّ أنها لم تتلق أي رد من الشركة، ثم قام المختصون في المصفاة بالتواصل مع مكتب الشركة في دبي وأفاد بأن ممثل الشركة في اليمن يقوم بمعالجة بعض الصعوبات القائمة مع الوزارة، وأنه سيتم الرد على طلب المصفاة. ونظراً لعدم رد الشركة على شركة مصافي عدن تم

صنعاء - شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر- تلفون: (967-1-211117) - فاكس : (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)
Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana'a
E-mail:HATC@yemen.net.ye

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

الرقم :.....
التاريخ :.....
المرفقات :.....

مخاطبتها بتاريخ 2013/11/17م من خلال رسالة الكترونية مطالبة إياها بالرد وتنبيهها بأنه وفي حال عدم ردها فإن الاتفاق معها لن يؤخذ بعين الاعتبار وستقوم المصفاة بإنزال المناقصة للربع الأول من العام 2014م وسيتم دعوة الشركة لتقديم عرضها أسوةً ببقية الشركات ولكن الشركة لم ترد أيضاً على هذا الخطاب، فقامت المصفاة على إثر ذلك بمخاطبة الشركة اليمنية للنفط بالمراسلات التي تمت مع الشركة وأنها لم تستلم منها أي رد فكان رد الشركة اليمنية إنزال المناقصات الخاصة بالمشتقات النفطية بحسب البرنامج التمويني للشركة دون الأخذ بعين الاعتبار كمية الديزل الروسي موضوع الاتفاقية مع الشركة العربية للحفر كونه غير مؤكد حتى ذلك الحين.

وقد تزامن مع عملية الأخذ والرد هذه تبادل عدد من المراسلات بين كل من المؤسسة العامة للنفط والغاز، وشركة النفط، ووزارة المالية حول تعلية السقف المالي للتسهيل الممنوح لشركة النفط بمبلغ 100 مليون دولار ليصبح (900) مليون دولار لمواجهة شراء الديزل موضوع هذه الاتفاقية وكذا التوجيه إلى البنك المركزي اليمني لفتح الاعتماد بمبلغ مائة مليون دولار وكان أخرها المذكرة الموجهة من وزارة المالية إلى البنك المركزي اليمني بالموافقة على رفع السقف الممنوح لشركة النفط ولم نتمكن من الوقوف على أي مستندات تبين فتح الاعتماد المستندي لصالح الشركة العربية من عدمه، إلا أن كافة المختصين الذين تم الجلوس معهم يؤكدون عدم الاستمرار في تنفيذ الصفقة ونتيجة لعدم انفاذ الاتفاقية الموقعة مع الشركة العربية قامت مصفاة عدن بالإعلان عن احتياجاتها من المشتقات النفطية في نوفمبر 2013م وفقاً للالية المتبعة من قبلها والترسية على عدد من الشركات المتقدمة البالغ عددها (35) شركة عالمية.

ملاحظات الهيئة حول الإجراءات

أ- لوحظ بأن كافة الإجراءات التي تم اتباعها لاتمام عملية الشراء مخالفة للنصوص الواردة في قانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لعام 2007م ولائحته التنفيذية وأهمها المادة (4) من القانون والتي تشير إلى سريان أحكام القانون على الجهات المختلفة والتي تندرج وزارة النفط والمعادن والمؤسسات التابعة لها ضمن هذه الجهات والمادة (6) التي توجب على كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون ضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية لجميع المتنافسين في المناقصات والمزايدات.

والمادة (12) من القانون والتي تشير إلى أن يكون التعاقد على أعمال التوريدات عن طريق إجراء مناقصة عامة يتم الإعلان عنها داخل وخارج الجمهورية اليمنية.

الـرقـم :.....
التـاريخ :.....
المرفقات :.....

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

والمادة (16) من القانون والتي تشير إلى حالات محددة للشراء بالأمر المباشر والتي بالتأكيد لا تنطبق على الصفقة الحاليـة.

ب- بصرف النظر عن مدى قانونية الإجراءات المتبعة من قبل المصفاة والمشار إليها في مذكرتها المرفوعة لفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية، فإن الإجراءات التي تم اتباعها لعملية هذه الصفقة مخالفة لتلك الإجراءات.

ج- تشير الوثائق التي تم الحصول عليها إلى وجود توجيهات بالتفاوض مع الشركة العربية للحفر لاتمام عملية الشراء إلاّ أنه لم يتم الوقوف على أي وثائق تبين ماهية تلك التوجيهات ومصدرهـا ومبررات إصدارهـا.

د- بالرغم من تحفظ شركة مصافي عدن حول العرض المقدم من الشركة العربية والمخاطر التي ينطوي عليها العرض بخلاف ما يبدو عليه ظاهرياً بأنه يحقق وفر للدولة، إلاّ أن الهيئة لم تتمكن من الوقوف على الوثائق التي تم بموجبها الاستمرار في التفاوض مع الشركة لاتمام عملية الشراء.

ه- بالرغم من تأكيد شركة مصافي عدن بأنه تم التفاوض مع الشركة العربية لاتمام عملية الشراء هذه بما يتوافق مع شروط شركة مصافي عدن إلاّ أن العقد الموقع مع الشركة لا زال يتضمن بعض المخاطر وأهمها أن السعر المقدم من الشركة العربية لمدة ثلاثة أشهر فقط وليس لعام كامل وأن الشركة المتعاقد معها جديدة على السوق المحلية ولا يوجـد لها وثائق ثبوتية تبين مركزها القانونـي.

و- تبين من خلال المراجعة عدم وجود تنسيق كافٍ بين الجهات المعنية وخير دليل على ذلك عدم تنبه هذه الجهات لبعض المخاطر إلاّ بعد توقيع العقد، وهذا ما تم عكسه في المحضر الموقع بين وزارة المالية ووزارة النفط والجهات التابعة لها والذي يشير إلى ضرورة تثبيت السعر للدفعات التالية ورفع الضمان التنفيذي للشركة العربية، والذي تم بموجبه مخاطبة المصفاة للتفاوض مع الشركة لتوقيع ملحق بشأنه ولم يصل أي رد منها رغم تكرار التخاطب معها لأربع مرات من قبل المصفـاة.

ز- لوحظ عدم تعميد محضر الاجتماع الذي تم عقده بين المختصين في وزارة النفط والمؤسسات التابعة لها من قبل وزير النفط وكذا عدم تعميد المحضر الذي تم عقده بين المختصين في وزارة المالية ووزارة النفط والجهات التابعة لها من قبل وزيري النفط والماليـة.

ح- أن قيمة الصفقة تقع في إطار السقف المالي للجنة العليا للمناقصات ومع ذلك لم يتم عرض الموضوع عليها لأخـذ الموافقـة المسبقة على عملية الشـراء.

Republic Of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

الرقم :.....
التاريخ :.....
المرفقات :.....

القرار

بعد الإطلاع على ما ذكر أعلاه تبين أن العقد المتعلق بالصفقة أبرم بإجراءات مخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية بحسب ماأوضحناه في المواد سالفة الذكر فضلاً عن مخالفتها للإجراءات المتبعة في المصفاة لشراء المشتقات النفطية.

ولذلك وبناءاً على النتائج المذكورة أعلاه واستناداً للمهام والاختصاصات القانونية للهيئة العليا، قرر مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1) إلغاء العقد المبرم بين مصفاة عدن والشركة العربية (عرب ريج) بشأن الديزل الروسي واعتباره كأن لم يكن.
2) على وزارة النفط والمعادن والجهات التابعة لها إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بتوفير احتياج السوق المحلية من مادة الديزل أولاً بأول ووفقاً للإجراءات القانونية.

صدر بتاريخ 1/ ربيع الأول/ 1435هـ الموافق 2014/1/2م

د. محمد أحمد علي ثابت عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	م. عبدالحميد أحمد المتوكل عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
آ. نجيب محمد بكير عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	آ. أمين معروف الجند عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	د. ياسين محمد الخراساني عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

صنعاء - شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر - تلفون: (967-1-211117) - فاكس: (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)
Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana'a
E-mail:HATC@yemen.net.ye